الدفع الالكتروني في الجزائر بين النصوص القانونية والواقع

Electronic payment in Algeria between legal texts and reality

الدكتورة عمارة مسعودة
كلية الحقوق والعلوم السياسية.
جامعة البليدة 2. الجزائر

الدكتورة عباس راضية
كلية الحقوق والعلوم السياسية.
جامعة البليدة 2. الجزائر

تاريخ استلام المقال : 2021-11-04 تاريخ القبول : 2022-04-21 المؤلف المراسل : عمارة مسعودة

ملخص

من مولدات الثورة التكنولوجية في المجال المالي منظومة الدفع الالكتروني والتي صاحبت التجارة الالكترونية وساهمت في تعزيزها عن طريق وسائل وأنظمة عصرية مصاحبة لهذا النوع من التبادل التجاري، والجزائر على غرار الدول سعت الى مراجعة منظومتها القانونية بما يتلاؤم وادراج هذه الآلية في منظومتها القانونية واستحداث بالمقابل بنى تحتية تسمح بانتقال من نظام الدفع الورقي الى الالكتروني،

ورقتنا البحثية تهدف الى دراسة تطورات نظام الدفع الالكتروني في الجزائر من الناحية التشريعية والتطبيقية في ظل استكمال مشروع الجزائر الكترونية وكيف كانت ازمة كوفيد باعث لانتعاش الدفع الالكتروني والرقمنة بصفة عامة، تبين من خلال الدراسة نقص التشريعي لتنظيم الدفع الالكتروني رغم التطورات التشريعية وكيف كان لازمة كوفيد ان ساهمة بشكل واضح في تفعيل تطبيق الدفع الالكتروني من طرف المستهل والتاجر الجزائري ولو بصفة نسبية .

كلمات مفتاحية: الدفع الالكتروني.، الدفع عبر الخط، البطاقة الالكترونية، القارئات الالكترونية

Abstract

One of the generators of the technological revolution in the financial field is the electronic payment system, which accompanied electronic commerce and contributed to its strengthening through modern means and systems accompanying this type of trade exchange. On the other hand, infrastructures that allow the transition from the paper-based payment system to the electronic one, our research paper aims to study the developments of the electronic payment system in Algeria from the legislative and applied point of view in light of the completion of the electronic Algeria project and how the Covid crisis was

a trigger for the recovery of electronic payment and digitization in general, it was found through The study is a legislative lack of regulation of electronic payment despite legislative developments and how the Covid crisis has clearly contributed to the activation of the electronic payment application by the initiator and the Algerian merchant, even in a relative manner

Keywords: *Electronic payment, online payment, electronic card, electronic readers*

مقدمة

لا يختلف اثنان حول تأثيرات عالم التجارة الالكترونية وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عصرنا هذا، ومن إفرازات هذه الثورة على التبادل التجاري للسلع والمعلومات كان بظهور التجارة الالكترونية والتي ساهمت في ربط العالم وتذليله في شكل قرية تجارية صغيرة، من مولدات أيضا هذه الثورة في المجال المالي منظومة الدفع الالكتروني والتي صاحبت التجارة الالكترونية وساهمت في تعزيزها عن طريق وسائل وأنظمة عصرية مصاحبة لهذا النوع من التبادل التجاري كان أو خدمي، وعلى مستوى حكومات الدول فكانت الحكومة الالكترونية وليدة هذا العالم وماهي الا عبارة عن استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات بأسلوب يسهل من الاتصال والتواصل مع الحكومة. [1]

يتضح من ذلك أن التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات وقطاع الاتصالات، كان له أثره البالغ والواضح على المبادئ الراسخة في الفكر القانوني، فقد صاحب هذا التطور ظهور أنماط جديدة رقمية يتم من خلالها إبرام التصرفات القانونية، وعليه أوجدت الثورة التكنولوجية [2]أشكالا جديدة للكتابة والتوقيع والمحرر، ودفع الثمن...الخ، صبغت جميعها بالطابع الإلكتروني.

و من خلال هذه الورقة البحثية نبحث الى الوصول الى **الأهداف** التالية :

- الى اين وصل مشروع الجزائر الكترونية في تطبيقه لمنظومة الدفع الالكتروني كمرجعية أولى لرقمنة القطاعات في الجزائر والانتقال من الإدارة التقليدية الى الالكترونية .
- ما مدى المسايرة التشريعية لعملية الولوج الى نظام الدفع الالكتروني
- التطبيقات العملية للدفع الالكتروني في الجزائر واقع وتحديات ذلك
- كيف هو موقف المستهلك ولتاجر.. المتعامل او المواطن من عملية الدفع هل من تجاوب.
- كيف تمكنت ازمة كوفيد من تفعيل عملية الدفع الالكتروني كل ذلك نبحث فيه من خلال الإجابة عن **الاشكالية** التالية: **ما هو الواقع القانوني والتطبيقي للدفع الالكتروني في الجزائر؟**

1.الأرضية القانونية للدفع الالكتروني في الجزائر

كما يقصد بالدفع الإلكتروني، التطور التقني الحاصل في طرق الوفاء كأحد الالتزامات العقدية، والذي يعتبر وسيلة وفاء ترتب نقال حقيقيا للأموال، دون وجودها، بكافة الوسائل والأدوات والأساليب المبتكرة، سواء تمت عبر شبكة الأنترنت، أو تمت بواسطة الحاسب الآلي، أو ما في حكمه لتسوية كافة المعاملات المالية سواء كانت تقليدية أو الكترونية[3]

1.1.مراجعة تعديلية لنصوص القانونية الموجودة:

في هذا الصدد، ان المشرع الجزائري تنبه هو الآخر إلى افتقاره للقواعد القانونية التي تواكب التطور التقني المستمر بالنسبة إتمام الأعمال التجارية الكترونيا . فحاول مؤخرا تكريس جهوده إثراء المنظومة التشريعية بخصوص هذا المجال، أي التعامل التجاري الإلكتروني وتحديث أنظمة الدفع المتاحة في ظله . حيث أن المشرع الجزائري كان قد اعترف ضمنيا بتقنية الدفع الإلكتروني، ولكن من 2دون أن يقدم تعريفا لها، وتجلى ذلك من خلال الأمر03-11[4] المتعلق بالنقد والقرض . والذي يعد أول قانون جزائري تضمن التعامل الإلكتروني الحديث في القطاع المصرفي . ويتضح ذلك من خلال نص المادة 69منه التي نصت على ما يلي : " تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموالها مهما يكن السند أو الأسلوب **التقني المستعمل** ". فيتبين من خلال هذا النص نية المشرع الجزائري في الانتقال من وسائل الدفع الكلاسيكية إلى وسائل دفع حديثة الكترونية

كما استعمل المشرع الجزائري مصطلح "وسائل الدفع الإلكتروني" في كل من :

***القانون 03-15 المؤرخ في25/10/2003**[5]المتضمن الموافقة على الأمر 03-11 المؤرخ في 2003/8/26 المعدل والمتمم[6]المتعلق بالنقد والقرض أول قانون جزائري تضمن التعامل الإلكتروني الحديث في القطاع المصرفي، وهذا حسب المادة 69 " تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكون السند أو الأسلوب التقني المستعمل"

* المادة الثالثة من **الأمر 05-06 المتعلق بالتهريب**[7]، حيث اعتبرها المشرع من التدابير والإجراءات الوقائية لمكافحة التهريب. وبذلك انتقل المشرع الجزائري من مصطلح "مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل "، الوارد بالمادة 69 أعلاه، إلى مصطلح أكثر دقة، والمتمثل في **وسائل الدفع الإلكتروني** الوارد في المادة الثالثة من الأمر المتعلق بالتهريب المذكور.

* **القانون المدني** :ادخل بموجب القانون 05-10تعديلا على القانون المدني 58/75 المؤرخ في 1975/9/26و نظم جانب من التحولات الالكترونية، المادة 323 مكرر مدني جزائري [8]الكتابة في الشكل الإلكتروني ذات التسلسل في أو الأوصاف أو الأرقام أو أية علامات أو رموز ذات معنى مفهوم مهما كانت الوسيلة الإلكترونية المستعملة ومهما كانت طرق إرسالها[9].

* **القانون التجاري**: ولم يكتفي المشرع بهذا النص بل أشار إلى هذه الوسيلة الجديدة في القانون رقم 05-02 المؤرخ في 06 فيفري 2005[10] أضاف فقرة ثالثة للمادة 414 في وفاء السفتجة نص على".. يمكن أن يتم التقديم أيضا بأية وسيلة تبادل إلكترونية محددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما" كما أضاف المشرع بموجب القانون 05-02 المعدل للقانون التجاري المذكور أعلاه في باب رابع إلى الكتاب الرابع من القانون التجاري والمعنون بالسندات التجارية، الفصل الثالث منه يتضمن بطاقات السحب والدفع وذلك في المادة 543 مكرر 23.[11].

2.1. تنظيم خاص للدفع من خلال استصدار نصوص للبيئة المعاملاتية الرقمية

في ظل غياب تنظيم قانوني خاص بالدفع الالكتروني عمد المشرع الى اصدار نصوص قانونية تنظم البيئة الرقمية للدفع الالكتروني :

1.2.1. استحداث نصوص تنظيمية

استحددث المشرع الجزائري عدة نصوص تنظيمية يهدف من خلالها مواكبة التطورات التكنولوجية وتنظيم البيئة الرقمية ومنها:

أولا: قانون التوقيع والتصديق الالكترونيين:

نظم المشرع **مؤخرا التصديق الالكتروني بموجب القانون 04/15 المؤرخ في 2015/2/01 الخاص بالتوقيع والتصديق الالكترونيين** [12]:إن هذا القانون يهدف إلى وضع إطار قانوني قصد التكفل بالمتطلبات القانونية والتنظيمية والتقنية التي ستسمح بإرساء جو من الثقة المواتية لتعميم وتطوير المبادلات الإلكترونية بين كافة المستعملين لا سيما في مجالي التجارة الالكترونية والبنوك الالكترونية

ثانيا : صدر القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية:

تم استحداث قانون التجارة الإلكترونية للسلع والخدمات في الجريدة الرسمية 34 لسنة2018 أي القانون 18-05 المؤرخ 10/5/ 2018، ونظم الدفع الالكتروني[13]في اطار مادتين قانونيتين 28 و29 منه وتضمن شروط الدفع الالكتروني في الفصل السادس المادة 28 منه حيث نظم المشرع في المادة 28 شروط الدفع الالكتروني حسب قانون التجارة الالكترونيين،وسائل الدفع :حسب المادة 5/6 : " كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب او عن بعد، عبر منظومة الكترونية ".

1.2.1. استحداث نصوص حمائية:

حاول المشرع حماية البيئة الرقمية للدفع الالكتروني من خلال كل من:

أولا: استحدث المشرع قسم في قانون العقوبات بعد تعديله بالقانون رقم 04-15 المؤرخ في2004/12/10و نجد المشرع من خلاله ركز على الاعتداءات الماسة بالأنظمة المعلوماتية وذلك في القسم السابع مكرر المعنون بـ" المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات " من المادة394 مكرر إلى غاية المادة 394 مكرر7

ثانيا: استحداث قانون الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وقد وضع قواعد الوقاية والكشف عن الجرائم المعلوماتية ومكافحتها من خلال إنشاء : **الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال** :أنشئت بموجب القانون رقم 09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها وهي جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات وأي جريمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الإلكترونية

2.واقع الدفع الالكتروني في الجزائر من الركود الى الانتعاش

توجهت الجزائر الى مواكبة التطورات الحاصلة في ميدان التكنولوجيا واولت الجانب المالي اهمية كبيرة من خلال تنظيم وتحديث انشطة البنوك واصلاحها من خلال ترقية الخدمات ذات الصلة منها الدفع الالكتروني بالتالي نحاول من خلال هذا المبحث البحث عن اسباب ركود الدفع الالكتروني في الجزائر ثم نتطرق للحجر الصحي المفروض في ظل جائحة كورونا ودوره في تعزيز التحول الى الدفع الالكتروني.

1.2.ركود الدفع الالكتروني في الجزائر:

ان الواقع الجزائري يظهر ضعف وتذبذب في تطبيق الدفع الالكتروني الذي يعتبر احد مفرزات مشروع الجزائر الالكترونية وذلك في ظل غياب التاطير القانوني والواقعي والتخوف المجتمعي.

1.2.1.يعتبر مشروع الجزائر الكترونية2008-2013 احد مفرزات الدفع الالكتروني في الجزائر

على غرار باقي الدول توجهت الجزائر نحو الدخول في عصر المعلومات ومواكبة التطورات الحاصلة في ميدان التكنولوجيا، وذلك من أجل ترقية وظائف المؤسسات الحكومية وبغية التجسيد الفعلي للتحول نحو مفهوم الحكومة الإلكترونية،الجزائر تحاول تنفيذ هذه الفكرة في الواقع حتى تستفيد من الإيجابيات التي توفرها الحكومة الإلكترونية، وذلك من خلال العمل على جعل مختلف القطاعات العمومية تندرج تحت مسمّى الحكومة الإلكترونية [14]، من خلال تبني استراتيجية وطنية تعرف بمشروع الجزائر الكترونية 2008-2013،و في مجال الاهتمام بتقنية المعلومات وضرورة وجود هيئة تشرف على تطوير وتسيير نظام نقدي بين البنوك منخفض التكلفة – من خلال تقاسم التكاليف بين أعضاء الهيئة، –،فضلا عن تنظيم وتحديث أنشطة البنوك وإصلاحها من خلال ترقية أداء الخدمات ذات الصلة بتحديث وسائل الدفع وإصدار النقود الإلكترونية، تم إنشاء شركة تالية لصفقات البنكية المشتركة والنقدية **SATIM**[15]في 25 مارس 1995 برأسمال قدره 257 مليون دج، كشركة يساهم فيها 8 بنوك تجارية :بنك الفلاحة والتنمية الريفية،بنك الجزائر الخارجي البنك الوطني الجزائري،بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك البركة الجزائري القرض الشعبي الجزائري،الصندوق الوطني للتعاون ألفلاحي.

بناءا عليه هي شركة أتمتة المبادلات بين البنوك والنقد الآلي تمثل فرعا ل 8 بنوك جزائرية. تأسست في 1995 بمبادرة من المجموعة البنكية وهي من الادوات التقنية لمرافقة برنامج عصرنة وتطوير البنوك، خاصة فيما يخص وسائل الدفع عن طريق البطاقة. تضم الشركة 17 منخرطا في شبكتها النقدية الآلية ما بين البنوك، منها 7 بنوك عمومية و9 خاصة إلى جانب بريد الجزائر، من أبرز مهامها اقامة وتسيير الأرضية التقنية والتنظيمية للسلسلة النقدية الرقمية ومرافقة البنوك في تطوير الخدمات النقدية الآلية وكذا شخصنة الدفاتر وبطاقات الدفع والسحب للسيولة المالية:،[16]، تشرف شركة SATIM على مركز المعالجة

النقدية بين المصارف وتعمل على ربط مراكز التوزيع مع مختلف المؤسسات المشاركة لوظيفة السحب، حيث يتولى هذا المركز ربط الموزع الآلي بمقدم الخدمة بواسطة خطوط عبر الشبكة الوطنية ومركز للإعتراض على البطاقات الضائعة أو المزورة .

1.2.2.تذبذب في تطبيق الدفع الالكتروني بين غياب التأطير القانوني والواقعي والتخوف المجتمعي

كانت التطورات التكنولوجية الأخرى حاسمة لتطوير الخدمات المالية الرقمية. فقد مكّنت "**الهوية الرقمية**" – التي بدأت في الجزائر عام 2016 – المؤسسات المالية من التعامل مع العملاء بكفاءة في الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وغيرها من متطلبات "اعرف عميلك". كما أتاحت التطورات **الخاصة بواجهة برمجة التطبيقات المفتوحة** لمقدمي الخدمات المالية الرقمية الوصول إلى البيانات من نظم عامة وخاصة مختلفة لزيادة السرعة وخفض تكلفة الخدمات المالية دون المساس بالسلامة والانتظام.

كما أن الخدمات المالية الرقمية تتيح نماذج أعمال جديدة تماماً تخدم الفقراء. إذ تكتسب منصات التجارة الإلكترونية الضخمة أهمية كبيرة، مع دخول منصة جوميا إلى الجزائر للانضمام إلى المنصات المحلية مثل OuedKniss وBatolis وIdealForme. وقد استفاد مشغلو شركات الاتصالات من قدرة الخدمات المالية الرقمية على تسهيل المدفوعات وتقديم خدمات الدفع أولا بأول لخدمات الطاقة الشمسية والتأمين والإقراض.[17]،

بالمقابل نجد ان نظام الدفع غير مفعل ويرجع ذلك الى غياب القارئات من جهة ومن جهة أخرى مشكل تدفق الإنترنت نهائيا، الى جانب ان الكثير من التجار والمستهلكين كما، أن توفر أجهزة الدفع الإلكتروني كان من المقرر تواجدها مع بداية سنة 2021، بالنظر إلى عدد التجار الذين بلغ عددهم مليونا و200 ألف.

مما يستدعي ضرورة تحديد طلبيات من الشركات الدولية وإعطاء الصفقات لمستوردين قصد توفير عدد كاف من أجهزة الدفع الإلكتروني مع نهاية 2020، مع اتباع خطوات فعالة ومراحل تحقيق الدفع الإلكتروني في مجال التجارة لاحظنا:

-ضعف الاقبال على وسائل الدفع الالكتروني من المستهلك والتاجر

-ضعف التدفق الانترنت : احتلت الجزائر المركز **174** عالميا، في ترتيب سرعة تدفق الأنترنت المتنقل والثابت، وفقا للمؤشر العالمي ''سبيد تسات'' المختص في مجال تحليل واختبار سرعات الإنترنت والهاتف النقال، وتأخرت الجزائر بمرتبة واحدة مقارنة بالسنة

الفارطة، بسرعة تدفق **أنترنت** للهاتف الثابت لا تتجاوز 5.78 ميغابيت في الثانية، والمرتبة 126 بالنسبة للهاتف النقال بسرعة تدفق 15.07 ميغابيت.

--ضعف اعتمام المؤسسات الاقتصادية عامة بالتعامل الرقمي

وعلى المستوى المغاربي، جاء المغرب في المرتبة 112 بسرعة تدفق بلغت 25.05 ميغابيت، وتونس في المرتبة 165 بسرعة تدفق 10.29 ميغابيت، وموريتانيا في المرتبة 171 بسرعة أنترنت بلغت 7.87 ميغابيت في الثانية[18].**انظرالجدول رقم 1**.

2.2 الحجر الصحي يعزز التحول الى الدفع الالكتروني:

قد ساهمت أزمة كورونا في تعزيز وتفعيل الرقمنة من خلال المساهمة في تنشيطه وإدراك أهمية الرقمنة في مرحلة الحجر الصحي التي تمر بها البلاد، وبات استعمال الرقمنة أنجع وسيلة للالتزام بإجراءات الحجر من خلال اعتماد التعامل الإلكتروني، التعلم عن بعد، الدفع الإلكتروني...الخ

2.2.1.انتعاش واسع للمعاملات الإلكترونية في ظل الحجر الصحي

رغم دخول قانون التجارة الإلكترونية حيز التنفيذ، بصدوره في الجريدة الرسمية بموجب القانون 18-05 المؤرخ 10/5/ 2018[19]،الذي نظم عمليات التجارة الإلكترونية ووضح ملامحها، الا ان التجارة الإلكترونية في الجزائر لا تزل محتشمة من جانب التاجر والمستهلك، وكان لانتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد ـ 19)، والتزام المواطنين البيوت، بفعل الحجر الصحي، وسيلة حثيثة نحو البحث عن وسيلة للتسوق مع مراعاة إجراءات الحجر، هذا ما أدى إلى انتعاش التسوق عبر الفضاء الأزرق في الجزائر وتفعيله، باعتباره توجه حتمي توجه فرضته الأزمة .

2.2.2.تزايد الطلب على التسوق الإلكتروني

نظم المشرع الجزائري الحياة التجارية الإلكترونية بموجب القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية [4]، الا ان التعامل الإفتراضي قليل من جهة المستهلك والتاجر الإلكتروني، اذ يوجد حوالي 60 موقعا إلكترونيا في الجزائر، يعرض فيها أصحابها خدمات وسلعا تباع عبر الشبكة العنكبوتية. [20]واعتبر الخبراء وجود هذا العدد من المواقع الجزائرية، بادرة خير على الاقتصاد الإلكتروني في بلاد تضم حوالي 4 ملايين مشترك في الأنترنت .

بالمقابل أنعش الحجر الصحي البيع عبر مواقع التواصل الاجتماعي، **بزيادة عدد المواقع بين 30 و45 موقع**، بعد ان اكتسحت المضامين الإشهارية لمنتجات استهلاكية متنوعة، الفضاء الأزرق، مع اقتراح خدمة التوصيل إلى المنازل، لكن هذه المبادرات يراها مختصون، لا تؤسس لتجارة الكترونية وفق القواعد المعمول بها في العالم، بسبب ما يكتنفها من عشوائية،وأيضا لكون التجار انخرطوا في التسويق الشبكي ظرفيا، بمساعدة مختصين في الإعلام الآلي، إضافة إلى عدم ثقة المستهلك في هذا النوع،من التجارة بسبب الأسعار وكلفة التوصيل،ونوعية بعض السلع، كما يؤكد ممارسون للتسويق الإلكتروني، بأن الطلب يظل منخفضا بالنظر لخصوصية الظرف، وما فرضه من محدودية في التنقلات، بعد توقف نسبة كبيرة من التجار عن النشاط، لكنه بالمقابل ظرف ساهم، في انتعاش هذه التجارة والتوجه نحوها .

يعد موقع **جوميا** من أكثر المواقع تنظيما في هذا المجال، لتجربته التي سبقت الأزمة، حيث كيف الموقع عروضه وفق حاجيات المرحلة، بتوسيع التعاقد مع مؤسسات مختصة في التغذية، والمواد الوقائية والصحية وبعض المواد المفقودة في السوق، بعرض 42 ألف مرجعية تجارية، وقد ساعد التنظيم المتعامل جوميا على تلبية طلبات زبائن كثر في 20 ولاية،

الى جانب ذلك عمدت مؤسسة بريد الجزائر، في بيان لها عن منح أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) للتجار والمتعاملين الاقتصاديين، وتعميم وسائل الدفع الإلكتروني،وجاء في بيان المؤسسة أنه "نظرا للحالة الاستثنائية التي تمر بها البلاد، والمتمثلة في انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19)، وفي إطار جملة التدابير الوقائية التي اتخذتها مؤسسة بريد الجزائر، لا سيما تلك المتعلقة بتعميم وإتاحة وسائل الدفع الإلكتروني، وأشارت المؤسسة إلى أن أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE)، تُمكن أصحاب البطاقة الذهبية وكذا أصحاب بطاقة CIB،من تسديد المقتنيات والخدمات عن طريق، هذه البطاقة و"التقليل من مخاطر تداول السيولة النقدية والتنقل إلى مكاتب البريد لسحب الأموال.،

كل ذلك تنفيذا لما جاء في قانون المالية لسنة 2020، الذي نص على ضرورة أن يقوم التجار بتوفير أدوات الدفع الإلكتروني، ووضعها تحت تصرف المستهلكين، وذلك في مدة أقصاها 31 ديسمبر 2020.، إضافة إلى ذلك، ما جاء في المادة 27 من قانون التجارة الإلكترونية18- 05، إلى إمكانية أن يتم دفع قيمة المعاملات التجارية من خلال منصات دفع مخصصة لذلك، حصريا من طرف البنوك [21]المعتمدة من قبل بنك الجزائر وبريد الجزائر،

وإلزام كل متعامل اقتصادي وتجار التجزئة بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني للعملاء لتسديد ثمن مشترياتهم باستعمال حسابهم البنكي أو البريدي.

3.2.2.تزايد عمليات الدفع الالكتروني في ظل الحجر الصحي

سجل الدفع الإلكتروني "قفزة نوعية" في سنة 2020، بفعل جائحة فيروس كورونا الذي شجع استخدام هذا النوع من المعاملات المالية عبر الإنترنت، حسبما أكده وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، إذ سجلت نتائج مشجعة، مشيرًا إلى زيادة "كبيرة" في عدد العمليات المرتبطة بخدمات الدفع الإلكتروني عبر بطاقة الذهبية، بأكثر من 6.6 مليون بطاقة، حيث تم إصدار 3.8 مليون بطاقة مجددة في سنة 2020، كما سجل الدفع عبر الانترنيت عن طريق بطاقة الذهبية ما يقارب 4 ملايين عملية في 2020، مقارنة بسنة 2019 (حوالي 670.000) أي ارتفاع بنسبة 487 % في سنة واحدة".

وعرفت الخدمة الجديدة للدفع الذاتي التي أطلقها بريد الجزائر عبر تطبيق الهاتف بريدي موب (التي تسمح لحاملي بطاقات الذهبية ببرمجة تحويل الأموال من حساب بريدي جاري إلى حسابات بريدية أخرى، ارتفاعا بنسبة 557 % من التحويلات في سنة واحدة 991.991 عملية سنة 2020 مقابل 150.992 عملية سنة 2019، ونفس الشيء بالنسبة لعمليات الدفع عن طريق نهائي الدفع الالكتروني (TPE) التي ارتفعت بنسبة 773 %، إضافة إلى عمليات السحب من الشبابيك الآلية للنقود (GAB) التي بلغت 956 مليار دج، أي تطور بنسبة 15 % مقارنة بسنة 2019.[22]

1- تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الالكتروني:

في اطار المجهودات المبذولة لمكافحة جائحة كورونا والتدابير الوقائية التي قامت بها مؤسسة بريد الجزائر في نهاية شهر 2020 بوضع تحت تصرف التجار والمتعاملين الاقتصاديين نهائيات دفع الكتروني[23] مجانا لمدة شهرين، وذلك استكمالا للمجهودات المبذولة لتعميم الدفع الالكتروني في الجزائر، مع منح الاولوية للتجار المتواجدين بالولايات المعنية بالحجر الصحي، مع مجانية كل الخدمات المتعلقة بهذا الجهاز لمدة شهرين (خدمات الاشتراك، الاتصال بالأنترنت، التثبيت والتشغيل، التكوين في طريقة الاستعمال وكذا الصيانة اضافة الى تزويدهم ب20 حزمة من اوراق الطبع).

يمكن هذا الجهاز حاملي البطاقة الذهبية لبريد الجزائر Gold وكذا بطاقة ما بين البنوك CIB من تسديد مشترياتهم من المنتوجات والخدمات الكترونيا لدى المتعاملين المزودين

بهذا الجهاز بما يسمح من التقليل من مخاطر تداول السيولة النقدية والتنقل الى مكاتب البريد وكذا الوكالات البنكية لسحب الاموال في ظل هذه الجائحة.

و يوضح الجدول الموالي تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الاليكتروني في الجزائر من 2016 الى غاية سبتمبر من سنة 2020: **انظر الجدول رقم2**

شهدت عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الاليكتروني في الجزائر ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2016 إلى غاية سبتمبر 2019، حيث بلغت 65.501 عملية سنة2016، واستمر هذا العدد في الارتفاع في السنوات التي تلتها ليبلغ 274.624 عملية دفع اليكتروني سنة 2019، فيما بلغ عدد العمليات التي تم اجراؤها من جانفي 2020 إلى سبتمبر من نفس السنة 358.182 عملية، وهي الفترة التي شهدت انتشار فيروس كورونا وتطبيق إجراءات الحجر الصحي.

يوضح الجدول الموالي تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الاليكتروني في الجزائر من شهر جانفي 2020 الى غاية سبتمبر من سنة 2020:**انظر الجدول رقم 3**

2- تطور عمليات الدفع عبر الانترنت في الجزائر:

تم اطلاق نظام الدفع عبر الانترنت في الجزائر في اكتوبر2016، الذي يمكن حاملي بطاقة ما بين البنوك CIB او البطاقة الذهبية لبريد الجزائر GOLD) من دفع قيمة الفواتير وكذا الخدمات عبر الانترنت على المواقع الالكترونية المعتمدة، وقد تم توفير خدمات الدفع الالكتروني غبر الانترنت في البداية لكبار المفوترين مثل الخطوط الجوية الجزائرية، متعاملي الهاتف النقال والثابت، شركة توزيع الكهرباء والغاز، شركة توزيع المياه وشركات التامين، ويعتزم تعميمها مستقبلا على جميع متعاملي الخدمات، وفي نهاية شهر سبتمبر 2020 بلغ عدد التجار المشتركين في نظام الدفع عبر الانترنت 53 مشترك، وتمكن هذه الخدمة الحاملين للبطاقة البنكية وCIB كذا البطاقات الذهبية لبريد الجزائر GOLD من الدفع عبر الانترنت بالإضافة الى مجموعة من الخدمات عن بعد، وقد بلغ العدد الاجمالي للمعاملات 3.369.892 عملية منذ اطلاق هذه الخدمة الى غاية سبتمبر 2020 .**انظر الجدول رقم 4**

فقد شهدت عمليات الدفع الالكتروني عبر الانترنت في الجزائر ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2016 الى غاية سنة 2019،حيث بلغت 7.366عملية سنة 2016 لتستمر في الارتفاع خلال السنوات التي تلتها بوتيرة متوسطة لتبلغ 202.480 عملية سنة 2019،بينما عرفت هذه العمليات خلال الاشهر التسعة الاولى فقط من سنة 2020 قفزة نوعية وبلغت ما يقارب

من 2.9مليون عملية، أي بزيادة تفوق ثلاثة عشر مرة مقارنة بالسنة التي سبقتها، وذلك تزامنا مع انتشار فيروس كورونا،تتعلق عمليات الدفع الإلكتروني عبر الانترنت في الجزائر بالقطاعات التالية: قطاع الاتصالات، قطاع النقل، قطاع التأمينات، قطاع الماء والغاز، الخدمات الالكترونية، مقدمو الخدمات، وكذا بيع بعض المنتجات.

كماسجلت أعلى نسبة من عمليات الدفع الالكتروني خلال الاشهر التسعة الاولى من سنة 2020 في قطاع الاتصالات)اتصالات الجزائر، موبيليس، جيزي وأوريدو(التي بلغت وحدها ما يقارب 2.7 مليون عملية ما نسبة 93 % من إجمالي العمليات خلال هذه الفَترة، وتتعلق هذه العمليات بدفع فواتير الهاتف، تسديد اشتراكات الانترنت، تعبئة رصيد الهاتف عبر الانترنت.**انظر الجدول رقم 5**.

بلغ المعدل الشهري لعمليات الدفع الالكتروني عبر الانترنت في الجزائر منذ بداية الجائحة وتطبيق إجراءات الحجر الصحي)من مارس 2020الى سبتمبر من نفس السنة(379.667عملية شهريا، بعدما كان 16.873. عملية شهريا سنة 2019،أي تضاعف بأكثر من 22 مرة، ونفسر ذلك بأن الاجراءات التقييدية التي تم فرضها في هذه الفترة للحد من انتشار الفيروس بالإضافة الى الخوف من العدوى دفعت الجزائريين الى اللجوء الى الدفع عرب الانترنت بدال من الدفع النقدي.

الجدول رقم 1: مرتبة الدول عالميا من حيث سرعة تدفق الانترنت

البلد	المرتبة عالميامن حيث سرعة تدفق الانترنت
المغرب	**112**
تونس	**165**
موريتانيا	**171**
الجزائر	**174**

المصدر :الجزائر الأضعف من حيث تدفق الانترنت في المنطقة، جريدة الشروق، 2021/4/22، الموقع الالكتروني :https://www.echoroukonline.com تاريخ الزيارة : 2021/10/4

الجدول رقم 2: تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الاليكتروني في الجزائر من 2016 الى غاية سبتمبر 2020

السنوات	العدد الاجمالي لعمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الاليكتروني	المبلغ الاجمالي لعمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الاليكتروني بالدينار الجزائري
2016	65.501	444.508.902.40
2017	122.694	861.775.368.90
2018	190.898	1.335.334.130.76
2019	274.624	1.916.994.721.11
من جانفي إلى سبتمبر2020	358.182	2.434.721.247.97

Source : https://giomonetique.dz/activite –paiement–sur–tpe/consulté le 15/10/2020

الجدول رقم3: تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الاليكتروني في الجزائر في الفترة من شهر جانفي الى سبتمبر 2020

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر
عدد العمليات	36.196	36.293	27.399	19.590	19.867	29.479	44.782	31.64	80.545

Source : https://giomonetique.dz/activite –paiement–sur–tpe/consulté le 16/10/2020

الجدول رقم4: تطور عمليات الدفع الالكتروني عبر الانترنت في الجزائر من سنة 2016الى غاية شهر سبتمبر 2020

السنوات القطاع	2016	2017	2018	2019	من شهر جانفي إلى سبتمبر 2020
الاتصالات	6.536	87.286	138.495	141.552	2.671.487
النقل	338	5.677	871	6.292	8.778
التأمينات	51	2.467	6.439	8.342	4.115
الماء والغاز	391	12.414	29.722	38.806	57.340
الخدمات الإدارية	0	0	1.455	2.432	2.287
خدمات أخرى	0	0	0	5.056	131.082
بيع منتجات	0	0	0	0	131
مجموع العمليات	7.366	107.844	176.982	202.480	2.875.220
مبلغ العمليات بالدينار الجزائري	15.009.842.02	267.993.42	332.592.583.28	503.870.361.61	3.506.653.973.10

Source : https://giomonetique.dz/qui-sommes-nous/activite - paiement-sur-internet/consulté le 16/10/2020:

الجدول 5: تطور عمليات الدفع الالكتروني عبر الانترنت في الجزائر من شهر جانفي 2020 الى غاية شهر سبتمبر من نفس السنة

الاشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر
عدد العمليات	112.167	105.385	186.897	323.945	420.957	378.683	444.408	445.281	457.497

Source : https://giomonetique.dz/qui-sommes-nous/activite - paiement-sur-internet/consulté le 16/10/2020:

خاتمة

من خلال اتضح ان الجزائر رغم مجهوداتها في مجال النهوض بمنظومة الدفع الالكتروني التي صاحبت التجارة الالكترونية خاصة من خلال مراجعة المنظومة القانونية واستحداث بنى تحتية للانتقال من الدفع الورقي الى الدفع الالكتروني، غير ان الواقع اثبت محدودية اللجوء الى الدفع الالكتروني في السنوات الماضية لكن ازمة كوفيد اعادت تفعيل تطبيق الدفع الالكتروني ولو نسبيا، وبالتالي من خلال دراستنا توصلنا الى مجموعة نتائج وتوصيات وهي:

النتائج :

- لقد تم تسجيل منطقة فراغ تشريعي شاسعة في مجال التجارة الإلكترونية ووسائل الدفع المنتشرة في ظلها، بسبب عدم قدرة القانون على التجاوب مع الاحتياجات الضرورية التي تولدها معطيات هذه التجارة ومن الملاحظ أن القانون لا يتطور بنفس السرعة التي تتطور بها التكنولوجيا الحديثة، وهذا هو منبع ظهور العديد من المشكلات القانونية التي تفتقد وجود حل قانوني، وبالتالي ظهور عقبات مختلفة تعوق انطلاق المعاملات البنكية الحديثة.

- لا تزال التجارة الإلكترونية بوجه عام والتجارة عبر الأنترنت، تواجه المخاطر التقليدية التي تواجهها أنظمة المعلومات، كالفيروسات الإلكترونية التي يمكن أن تصيب النظام المعلوماتي بالشلل، وكذا عمليات القرصنة التي تتم على أرقام بطاقات الائتمان وعلى الأنظمة الإلكترونية للبنوك، والتي من خلالها يتم معرفة أرقام حسابات العملاء والتحويل غير المشروع للأموال،و كذلك عمليات النصب الإلكتروني التي تمارسها بعض مواقع الأنترنت الابتزاز المستهلكين.

- كان لجائحة كورونا تأثيرا ايجابيا على عمليات الدفع الالكتروني التي عرفت ارتفاعا في ظل هاته الجائحة مقارنة بفترات سابقة، حيث ساعدت هذه الجائحة في توجيه العملاء نحو الدفع الالكتروني لأنه يساهم في الحد من تداول الاوراق النقدية والعملات المعدنية التي قد تحمل الفيروس، أي التقليل من خطر العدوى عبر هذه الاخيرة من جهة، كما يساهم في التقليل من تنقل الأفراد والتقليل من الاكتظاظ في الوكالات البنكية مما يخفض من خطر العدوى بين الافراد من جهة أخرى.

رافق تفشي جائحة كورونا زيادة إقبال الجزائريين على خدمات الدفع الالكتروني المتاحة في الجزائر المتمثلة في الدفع عبر نهائيات الدفع الالكتروني وكذا عبر الانترنت، فقد أظهرت الاحصائيات حصول قفزة نوعية في عدد العمليات التي تم اجراؤها في فترة انتشار فيروس كورونا، لا سيما عمليات الدفع عبر الانترنت التي عرفت ارتفاعا كبيرا للمرة الاولى منذ طرحها، وذلك بسبب الاجراءات التقييدية التي تم فرضها في هذه الفترة للحد من انتشار الفيروس بالإضافة الى الخوف من العدوى؛

التوصيات :

1- مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية **في العمل البنكي**: من خلال السعي الحثيث نحو تحقيق الاستفادة القصوى من فوائد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من أجل ترقية وتطوير وسائل تقديم الخدمة المصرفية بما يتوافق والإيقاع المتسارع للصناعة المصرفية في القرن الواحد والعشرين.

2- التوسع في استخدام الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة أقل.

3- العمل على خلق شبكة مصرفية تكون بمثابة حلقة وصل الكترونية بين البنوك من جهة وبين الشركات والعملاء من جهة أخرى.

4- تفعيل دور شبكة الاتصال بين المركز الرئيس لكل بنك وبين باقي فروعه بما يحقق السرعة في تداول المعلومات الخاصة بالعملاء وإجراء التسويات اللازمة عليها، بالإضافة إلى الارتباط بالشبكات الالكترونية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

5- تنويع الخدمات المصرفية: نظرا لحدة المنافسة التي أصبحت تواجه البنوك الجزائرية، بات لزاماً على هذه الأخيرة تدعيم قدراتها التنافسية من خلال تقديم حزمة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المصرفية تجمع فيها مابين التقليدي والحديث تكريسا لمفهوم البنوك.

6- تطوير العنصر البشرى: باعتباره أساس الإبداع والابتكار، فإن تطوير هذا العنصر على مستوى البنوك الجزائرية بشكل خاص يتطلب تبني العديد من الاستراتيجيات نذكر منها:

- الاستعانة ببيوت الخبرة ومكاتب الاستشارة الدولية في تدريب الإطارات المصرفية على استخدام أحدث النظم البنكية،

- وضع نموذج لتقييم أداء العنصر البشري من خلال عدة معايير تأخذ في اعتبارها أداء الوحدة ودوره في تحقيق هذه النتائج،

- الرفع من مستوى كفاءة العاملين بإعطاء الأولوية في التوظيف لخريجي الجامعات.

7- الاهتمام بإدارة المخاطر: مما لاشك فيه أن العمل البنكي يتعرض للعديد من المخاطر والمتمثلة في مخاطر الائتمان، السيولة، السمعة، الاستثمار، المخاطر الالكترونية...إلخ. ونظرا لتنوع هذه المخاطر وأهمية قياسها فإن البنوك الجزائرية ملزمة باتخاذ إجراءات لتحقيق ذلك من خلال مايلي:

- العمل على حسن إدارة المخاطر من خلال تحقيق القدرة على قياس كافة أنواعها وإنشاء إدارات خاصة لوضع ومتابعة السياسات المتعلقة بالمخاطر، وأخرى لمتابعة تنفيذ السياسات الائتمانية الموافق عليها وتفعيل دورها بحيث يمكنها توقع المخاطر قبل حدوثها بدلا من التعامل معها بأسلوب رد الفعل.

- تدريب الإطارات البنكية في هذا المجال.

- وضع السياسات والقواعد والإجراءات الكفيلة بإبراز جميع نواحي المخاطر التي يواجهها المصرف في عملياته وكيفية حسابها وأساليب التعامل معها.

8- تهيئة المناخ التشريعي ليتلاءم مع المتغيرات على الساحة المصرفية الدولية من خلال :

- الإسراع بإصدار القانون الموحد للبنوك الذي بهدف ضمان سلامة أداء الجهاز البنكي ومسايرة الاتجاهات العالمية على النحو الذي يؤهله لمواجهة المنافسة الخارجية؛

- سن التشريعات المتعلقة بنظم الدفع الالكترونية التي تنظم العلاقة بين أطراف العملية.

9- تطوير الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي على البنوك ليتلاءم مع المخاطر العديدة التي أصبحت تتعرض لها البنوك في ظل استخدام التكنولوجيات الحديثة بحيث ينبغي أن تتم عملية التطوير في ضوء مقررات لجنة بازل عام 1997.

10- العمل على تدعيم قواعد المحاسبة والمراجعة بالبنوك.

11- تبني أنظمة الخبرة في مجال اتخاذ القرار وذلك بالعمل على خلق خلية متخصصة لما أصبح يعرف بالذكاء الاقتصادي، والهدف منها هو جمع المعلومات (داخليا وخارجيا) ومعالجتها من أجل توضيح الرؤى وتقديم النصح لمتخذي القرار في البنوك.

12- ضرورة توعية المستهلكين، وتحسيسهم بأهمية استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في التعامل والمزايا التي توفرها هذه الوسائل .و يتم ذلك من خلال عمل حمالات توعوية وإشهارية لمختلف أنماط هذه الوسائل المتاحة.

الهوامش

1- زروقي نسرين، الإدارة الالكترونية ن كأحد افرازات عالم تكنولوجيا الانترنت والتجارة الالكترونية، العدد15، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد15، 2016، ص 29

2- عيسى غسان ربضي، القواعد المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني، دار الثقافة، عمان، الأردن، ط9، 2012، ص 02.

3- حسام عبد الرحمن فرج أحمد الخولي، الحماية الجنائية والمدنية لعمليات البنوك الإلكترونية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق لجامعة عين شمس، مصر، 2016 ص313.

4- الامر 03-11 المؤرخ 2003/8/26 المتعلق بالنقد والقرض عدد الجريدة 52 المعدل والمتمم

5 - الجريدة الرسمية، العدد 52

6 - الجريدة الرسمية، العدد 64،المعدل بموجب الأمر 04/10 المؤرخ في 2010/8/26 الجريدة الرسمية العدد 50

7- الامر 05-06 المؤرخ 2005/8/23 المتعلق بمكافحة التهريب المعدل والمتمم الجريدة الرسمية 59

8 - القانون 05-10 المعدل والمتمم للأمر 75-58 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.

9 - ناجي زهراء، التجربة التشريعية الجزائرية في تنظيم المعاملات الالكترونية المدنية والتجارية، مداخلة في المؤتمر العلمي المغاربي الاول حول المعلوماتية والقانون 29/28 اكتوبر 2009 اكاديمية الدراسات العليا طرابلس 2010/2009 ص 10

10 - الأمر المعدل والمتمم للأمر 75-59 لـ 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري ج ر ع 11

11- الطبيعة القانونية لهذه البطاقات، فلقد اعتبرها المشرع الجزائري أوراق تجارية جديدة إضافة إلى الأوراق التجارية الكلاسيكية وهي السفتجة والشيك والسند لأمر.

12- الجريدة الرسمية عدد06

13 - ويعرف الوفاء "بكل عملية دفع لمبلغ من النقود تتم بأسلوب غير مادي لا يعتمد على دعامات ورقية، بل بالرجوع إلى آليات إلكترونية" وهذا ما يعرف بالتعريف الواسع أما إذا عرف بأنه" محصور في عمليات الوفاء التي تتم دون وجود اتصال مباشر بين الأشخاص الطبيعيين" فهو المعنى الضيق لهعدنان إبراهيم سرحان، الوفاء(الدفع) الإلكتروني، بحوث مؤتمر الأعمال المصرفية بين الشريعة والقانون المنعقد في 10-12 مايو 2003 بكلية الشريعة والقانون وغرفة التجارة وصناعة دبي، المجلد الاول، ص268 وما بعدها.

14 - مسيردي سيد احمد، سعيدي خديجة، مشروع الجزائر الكترونية : واقع وتحديات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث وللدراسات، العدد2، المجلد 2، 2013، ص 273

15-Société de transactions interbancaires et de monétiques

16- شركة النقد الالي والعلاقات التلقائية بين البنوك satim، جريدة الشعب، 2018/4/21، تاريخ الزيارة 2019/5/12 لموقع الالكتروني : https://www.djazairess.com والموقع الشركة https://www.satim-dz.com تايخ الزيارة 2019/5/12

17- دوروثي ديلور، ايزابيل بوبار، كيف يمكن للخدمات المالية الرقمية ان تتيح مسارا نحو الانتعاش الاقتصادي في الجزائر،2021/22/2، مدونات البنك الدولي، الموقع الالكتروني : https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/how-digital-financial-services-can-provide-path-toward-economic-recovery-algeria، تاريخ الزيارة 2021/10/4

18- الجزائر الأضعف من حيث تدفق الانترنت في المنطقة، جريدة الشروق، 2021/4/22، الموقع الالكتروني :https://www.echoroukonline.com تاريخ الزيارة : 2021/10/4

19

20 -عمارة مسعودة، الحجر الصحي في الجزائر، بين تعزيز التحول الرقمي وتزايد الجرم الإلكتروني،مجلة الحوليات المجلد 35، العدد 2، 2021، ص143 ومايليها

21 - عمارة مسعودة، المرجع السابق، ص 145

22- وكالة الانباء الجزائرية،الدفع الالكتروني تطور بفعل جائحة كورونا في الجزائر، 2021/1/12، الموقع الالكتروني : https://www.aps.dz/ar/economie/99737-2021-01-12-12-51-31، تاريخ الزيارة 2021/10/1

23- يقصد بنهائيات الدفع الالكتروني: هو عبارة عن جهاز خاص بعملية الدفع الإلكتروني، يسمح بإنجاز عمليات الدفع بواسطة البطاقة .ويتواجد نهائي الدفع الإلكتروني بمكاتب البريد ولدى التجارانظر الموقع الالكتروني : https://edcarte.poste.dz/ar/terms.html تاريخ الزيارة 2021/10/30.